

عذراء اليمن

سقطرى .. جزيرة واعدة في ظلال الوحدة



الإنشائية الهامة مثل الاسمنت والزجاج والسيراميك وأحجار البناء الصلبة كالجرانيت بكميات اقتصادية التي يمكن ان تقام عليها العديد من الصناعات الاقتصادية.

وأشارت الدراسة إلى تواجد ثروة نباتية طيبة هائلة يمكن استغلالها على نطاق واسع في تصنيع الكثير من العقاقير والأدوية الطبية ومستحضرات التجميل محليا حيث تبلغ أعداد الأصناف النباتية في اليمن 2000 نوع ويبلغ نصيب جزيرة سقطرى وحدها 750 نوعا من تلك الأصناف.

واستعرضت الدراسة البرنامج الشامل لتطوير الجزيرة التي وضعته دولة الوحدة الجمهورية اليمنية على المستويين الخدماتي والبيئي منها تنفيذ مشروع المطار الكبير والميناء الحديث ومجموعة من المشاريع الخدمية ومشاريع البنية الأساسية، بالإضافة إلى بناء مجمع سياحي حديث بدعم من البنك الدولي وتنفيذ شبكة واسعة من الطرق التي تربط أنحاء الجزيرة ببعضها التي بلغ مجموع أطوالها حوالي 221 الكم الذي سيضاعف من الأهمية الجيوبولتيكية للجزيرة وقيمتها السياحية.

وجزيرة سقطرى تأخذ شكلا هندسيا بيضاويا ذو استطالة غير منتظمة إذ لا يتجاوز طول الشكل البيضاوي في جزيرة سقطرى 75 ميلا (135) كم وعرضه 22 ميلا (40) كم تقريبا من الشمال إلى الجنوب.

والأقاليم الواقعة بينهما. وكشفت الدراسة عن وجود قواعد عسكرية للسوفيت سابقا الذين حاولوا إيجاد نوع من التوازن العسكري في منطقة المحيط الهندي ردا على إنشاء الأمريكان قاعدة جزيرة دييجو غارسيا في وسط المحيط الهندي.

وأشارت إلى ان الجزيرة أصبحت ومنذ نهاية عقد الستينات وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي منطقة للنشاط السوفيتي العسكري ودار حولها الكثير من الغموض رغم تصريحات المسؤولين والقيادات السياسية لدى حكومة الجنوب حينها بالنفي عن وجود تلك النشاطات.

وأكدت ان الزيارات والبحوث لعدد من العلماء الأجانب أثبتت بما لا يدع مجالا للشك ان المنطقة كانت في وقت سابق مسرحا للنشاطات العسكرية المختلفة ومن تلك الإثباتات شبكة الإنفاق والدهاليز التي تتراوح مساحتها حوالي 16 كم مربعا والتي كانت قواعد عسكرية سرية لإطلاق الصواريخ وتخزين الأسلحة والمعدات الحربية حسب تأكيدات العلماء البلجيكين.

ولفتت الدراسة إلى أن أراضي جزيرة سقطرى تحوي خامات معدنية متعددة كالنفط والغاز التي تؤكد الدراسات والاستكشافات الجيولوجية على تواجدهما بكميات تجارية لاسيما الغاز التي بدأت مؤشرات تدل على قرب استخراجها وتصديره، بالإضافة إلى خامات المواد

اليمنية».

وبحسب الدراسة فان الموقع الفلكي للجزيرة يقف بالمقدمة من بين عناصر القوة الطبيعية بجسم منطقة الدراسة إذ كان له تأثيرا كبيرا في الجغرافيات الحيوية للجزيرة متمثلا بتنوع الغطاء النباتي والحيواني وقد ضاعف من أهمية هذا الموقع توزيع المسطحات المائية المشرفة على يابس الجزيرة بين مياه خليج عدن والبحر العربي شمالا وشرقا ومياه المحيط الهندي جنوبا.

وأشارت الدراسة إلى ان موقع عاصمة الجزيرة حديبو المتطرف إلى الشمال على ساحل البحر يشكل نقطة ضعف جيوبولتيكية للمنطقة مما يسهل سقوطها في حالة وقوع عدوان خارجي عليها، لافتة إلى ان النمط السكاني المتشتت لا يمكن ان يعين على التخطيط الاقتصادي الجيد من قبل الحكومة لما يمثله من عائق لإقامة الخدمات المختلفة كالتيعليم والصحة والطرق والكهرباء والمياه.

وبينت الدراسة ان معظم السكان ينتشرون في الساحل الشمالي للجزيرة لاسيما في عاصمتها حديبو وقلنسبة المدينة الثانية كذا في قاضب وموري وسرهن وقره وحولاف وسوق، منوهة إلى ان ذلك يعود إلى أهمية الساحل الشمالي المتصل بالموانئ على الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية مثل ميناء عدن والمكلا بالإضافة إلى كونه ممر السفن وطريق الملاحة بين أفريقيا والهند

أكدت دراسة حديثة ان أقدم صلات جزيرة سقطرى بدول العالم القديم تعود إلى الفترة (1580 - 1322 ق.م) وتحديدًا عندما ازدهرت البعثات التجارية المصرية مع بلاد اليمن والصومال.

وأوضحت الدراسة للباحث محمد سعيد عبده من قسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة عدن ان الجزيرة اشتهرت منذ فترات طويلة بتجارة اللبان والبخور وكانت من المواطن الرئيسية في بلاد العرب التي تنتجها.

وتنتج من اللبان تحديدا سبعة أصناف في الجزيرة، مرجعة ذلك إلى توافر كميات من الأمطار الصيفية التي تسهم في نموها في شعاب الأودية وسقوح جبالها.

وأثبتت الدراسة أن الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة الدراسة يرتبط بموقعها الجغرافي الجزري المفتوح بين خليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي الذي أعطاها ميزة السيطرة والقرب من أهم المضائق البحرية وخطوط التجارة العالمية ولا سيما تجارة النفط .

وقالت ان ذلك الجزيرة أضحت تشكل رأس مال كبير لليمن لما لها من مزايا طبيعية وبشرية تعود بالنفع الكبير وباعتبارها موردا من موارد الثروة الوطنية».

وأضافت الدراسة: ان موقعها الجغرافي جعلها أيضا تحتل موقع البوابة الثانية لجنوب البحر الأحمر إذ ان البوابة الأولى تحتلها جزيرة ميون، منوهة إلى أن كلا البوابتين تقعان تحت سيطرة الجمهورية